

بيان صحفي

**مؤتمر صحفي مشترك للإعلان عن نتائج الصادرات الزراعية للعام ٢٠١٢
عيتاني: الكميات المصدّرة من خلال Agri Plus بلغت ٤٥٤ ألف طن
الوزير الحاج حسن للحفاظ على جودة الإنتاج الزراعي وعلى الأسواق**

بيروت، في ١٨ شباط ٢٠١٣ - نظمت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "إيدال" مؤتمرا صحافيا عند الحادية عشرة من قبل ظهر اليوم برعاية وحضور وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن من أجل الإعلان عن نتائج الصادرات الزراعية للعام ٢٠١٢. وقد حضر هذا المؤتمر، إضافة إلى رئيس مجلس إدارة "إيدال" المهندس نبيل عيتاني وأعضاء مجلس الإدارة، ممثلين عن اتحاد غرف التجارة والصناعة في لبنان وعن شركات المراقبة ومزارعين ومصدرين.

بداية، كانت كلمة لرئيس مجلس إدارة "إيدال" المهندس نبيل عيتاني تحدث فيها عن البرنامج الجديد لتنمية الصادرات الزراعية Agri Plus الذي بُني على مقومات وركائز مختلفة حيث تم اعتماد سلم متحرك للحوافز المالية يتغير وفق احتياجات السوق المحلية لبعض المنتجات ومستلزمات تصريف الفائض من الإنتاج.

وقال إن من ركائز هذا البرنامج تشجيع مراكز التوضيب وحقول الإنتاج على الحصول على شهادات الجودة العالمية. وقد تم وضع معايير لهذه المراكز وتم قبول انتسابها إلى البرنامج على أساس الإلتزام بهذه المعايير، علما أن عددها حتى اليوم ٨٠ مركزا، على أمل أن يتم تطوير هذه المراكز لتتمتع بجميع المواصفات الواردة في شهادات الجودة العالمية على غرار الهاسب والأيزو. ولفت إلى أن النتائج أتت إيجابية جدا في هذا السياق، حيث حازت ٥ مراكز على هذه الشهادات العالمية مع مباشرة عدد منها بإجراءات الحصول على هذه الشهادات، فضلا عن حصول بعض المزارعين، وعددهم ١٠، على شهادات الجودة للإنتاج Global Gap.

وأضاف عيتاني: "كثير الحديث عن تراجع الصادرات الزراعية، كما تزايد الحديث عن تعثر عمليات النقل نتيجة الظروف والأحداث الإقليمية غير المشجعة. ولكن بعد سنة وتيق على البدء بالعمل بالبرنامج الجديد، جاءت النتائج إيجابية، إذ حققت الصادرات عبره خلال العام ٢٠١٢ زيادة قدرها ١٤ في المئة مسجلة ٤٥٤ ألف طن مقارنة مع ٤٠٠ ألف طن للعام ٢٠١١. وحلّت صادرات الحمضيات في المرتبة الأولى إذ تم خلال العام الماضي تصدير ١٠٢ ألف طن (٢٢ في المئة من مجموع الصادرات الزراعية). كما تم تصدير كمية مماثلة من البطاطا. أما الفاكهة فسجلت ٣٨ ألف طن أي ما نسبته ٩ في المئة من الصادرات".

وبالنسبة إلى وجهة هذه الصادرات، فقد أشار عيتاني إلى أنها صُدرت بشكل خاص إلى المنطقة ب (مصر، ليبيا، السودان، تركيا، السعودية، الإمارات، اليمن، عُمان، الكويت، قطر، البحرين، العراق وإيران) التي استقطبت ٣٣٠ ألف طن، أي ٧٣ في المئة من مجمل الصادرات. كذلك، استقطبت المنطقة أ (سوريا والأردن) نحو ١٢٠ ألف طن أي ٢٦ في المئة.

وأعلن عيتاني أن هذا البرنامج شمل تصدير منتجات جديدة تدخل للمرة الأولى من ضمن برامج تنمية الصادرات على غرار زيت الزيتون والعسل والشتول. وقد شهد زيت الزيتون تصدير كميات مشجعة وصلت إلى ١١٣٢ طناً، نسبة ٢٢ في المئة منها ذهبت إلى المنطقة د (أميركا الشمالية والجنوبية وأستراليا) وهي أسواق جديدة بالنسبة إلى المنتجات اللبنانية.

وقال: "البرنامج الجديد سيشهد المزيد من التطوير خلال العام ٢٠١٣ بالتعاون والتنسيق مع وزارة الزراعة، سواء لناحية استمرار العمل لتحسين نوعية التوضيب والتخزين والتبريد والنقل، والعمل بالسلم المتحرك للحوافز، ورفع المعايير الخاصة بمراكز التوضيب، ووضع آلية لمراقبة المنتجات المصدرة الحائزة على شهادات الجودة وآلية لتمويل كلفة حصول مراكز التوضيب والمزارعين على شهادات الجودة".

كما أعلن عيتاني أنه سيتم من خلال هذا البرنامج دعم المشاركة في معارض دولية متخصصة في لبنان والخارج كمعرض Fruit Logistica خلال شباط الحالي ومعرضي Wop في دبي و Fresh Moscow خلال تشرين الثاني المقبل.

الوزير الحاج حسن

بدوره، قال الوزير الحاج حسن أنه "من خلال هذا المؤتمر نستعرض قضية وطنية وإقتصادية هامة، خصوصا أن الصادرات ارتفعت رغم الاضطرابات الأمنية في الدول التي نصدر إليها". ولفت إلى أن الأرقام التي سيعلن عنها هي أرقام وزارة الزراعة والجمارك و"إيدال" مجتمعة لاسيما وأن هناك منتجات يتم تصديرها من خارج برنامج Agri Plus. وأعلن أن جميع الصادرات الزراعية شهدت ارتفاعا باستثناء ٣ أصناف هي الحمضيات والبطاطا والبصل.

وعلل الوزير الحاج حسن سبب تراجع صادرات الحمضيات إلى المنافسة الشديدة التي يلقاها هذا المنتج في الأسواق التي يُصدّر إليها لاسيما من الحمضيات المصرية، مشيراً إلى أن الإنتاج اللبناني من الحمضيات يفقر إلى القدرة على المنافسة بسبب ارتفاع أكلافه، فضلا عن عدم قدرته، بنوعيته الحالية، على الدخول إلى الأسواق الأوروبية. وأكد أن الوزارة تتخذ ما يلزم من إجراءات من أجل معالجة الموضوع لاسيما رفع نسب الدعم على الحمضيات ومنتجات أخرى كالتفاح وزيت الزيتون من أجل تسهيل عملية والتصدير.

أما في ما خص البطاطا والبصل، فأوضح الوزير أن السبب في تراجع صادراتها يعود إلى القيود التي فرضتها الوزارة على عملية استيراد هذه الأصناف، ما رفع الطلب والاستهلاك المحليين من هذين المحصولين، وبالتالي تراجع التصدير. وأكد أن البطاطا تُباع بسعر جيد في الأسواق المحلية حالياً، ما ينعكس بشكل جيد على المزارع.

وعدد الوزير الحاج حسن المنتجات التي شهدت ارتفاعا في صادراتها في العام ٢٠١٢، ومنها التفاح الذي سجل تصدير ٨٨ الف طن مقابل ٦١،٥ آلاف طن للعام ٢٠١١، موضحاً أن أكبر سوقين تستوردان التفاح اللبناني هما مصر والسعودية. أما الموز، فتم تصدير ٦٠،٦ ألف طن منه في العام ٢٠١٢، بعد أن سجّل تصدير ٤٣ ألف طن في العام ٢٠١١. وكانت أبرز وجهتين لتصدير الموز سوريا والأردن. كذلك، سجل العنب والكرز والمشمش والخوخ والبندورة والخيار وزيت الزيتون ارتفاعا في الصادرات في العام ٢٠١٢ مقارنة مع العام ٢٠١١.

وتطرق إلى النقل البحري، فأكد ارتفاع الكميات المصدّرة عبر البحر لاسيما بالنسبة إلى التفاح الذي بلغت صادراته ٢٨ ألف طن (مقابل ٩ آلاف طن فقط للعام ٢٠١١). كما ارتفعت صادرات الزيت والعنب والمشمش والبطاطا إلى ٣٦ ألف طن (بعد أن سجلت ٢٧ ألفا في العام ٢٠١١).

وردا على موضوع الروزنامة الزراعية وما يثار حوله من تساؤلات، أوضح الوزير الحاج حسن أن لبنان لا يستورد تفاحا أو موزا أو عنبا بكميات منافسة، وبالتالي فإن المطالبة بتعديل الروزنامة الزراعية أمر غير مبرر. وأكد أن الوزارة تتخذ الإجراءات المناسبة عند الحاجة، ويندرج في هذا الإطار تقييد استيراد البطاطا والبصل وإخضاعه لإجازات مسبقة.

وختم الوزير الحاج حسن بالتأكيد على ضرورة الحفاظ على جودة المنتج وتعزيز ممارسات ما قبل الحصاد وما بعده، كما الحفاظ على الأسواق التي تصدر إليها وفتح أسواق جديدة. وهنأ جميع المعنيين بالقطاع الزراعي على النتائج التي تم تحقيقها عام ٢٠١٢، مثنيا على التعاون القائم بين رئاسة الحكومة ووزارات الأشغال والاقتصاد والمالية والزراعة و"إيدال" واتحاد الغرف والنقابات الزراعية وشركات المراقبة.

وكان حوار بين الحاضرين والوزير الحاج حسن وعيّناني استعرضوا خلاله مشاكلهم واستوضحوا بعض الإجراءات التي تتخذها وزارة الزراعة.

لمحة عن إيدال

أنشئت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "إيدال" في العام ١٩٩٤ بهدف ترويج لبنان كوجهة جذابة للأعمال وجذب الاستثمارات وتقديم المساندة لها والحفاظ عليها. ومع إصدار القانون ٣٦٠ لتشجيع الاستثمارات في لبنان في العام ٢٠٠١، تم تعزيز دور المؤسسة لتوفر الخدمات والتسهيلات اللازمة للمستثمرين. وقد حدّد هذا القانون عدداً من القطاعات الهدف التي تتمتع بمقومات لاستقطاب الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. تشمل القطاعات الهدف: الصناعة والزراعة والتصنيع الزراعي والسياحة والمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا والإعلام. بالإضافة إلى دورها كمؤسسة لتشجيع الاستثمارات، تهتم "إيدال" أيضاً بالترويج لصادرات القطاعات الإنتاجية لاسيما الصناعات الغذائية والزراعة. تتمتع "إيدال" بالاستقلالية المالية والإدارية وترتبط برئيس مجلس الوزراء الذي يمارس سلطة الوصاية عليها.

للمزيد من المعلومات:

رياض الصلح، شارع الامير بشير، بناية للعازرية
الطابق الرابع، ص.ب. ١١٣-٧٢٥١
بيروت، لبنان
هاتف: +٩٦١ ١ ٩٨٣٣٠٦١ فاكس: +٩٦١ ١ ٩٨٣٣٠٢١

invest@idal.com.lb
www.investinlebanon.gov.lb

Follow us on  twitter

View our videos on  YouTube

View our profile on  LinkedIn

